

کتابخانه آصفیہ سرکار عالی حیدرآباد دکن

۲۳۵۲۲

۵۰۶

۲۳۵۲۲

نمبر داخل

تاریخ داخل

نام کتاب الحیرات فی الامور والاعمال

فہم مستفی

نمبر کتاب در فن مذکور

407
514

(كتاب)

٢٣٨

(الميراث في الاسلام والرد على الفيلسوف بنتام)

﴿ تأليف ﴾

عبد المتعال الصعيدي — للدروس بالجامع الاحدي

طبع على نفقة المؤلف

حقوق الطابع محفوظة فكل نسخة لم تكن مختومه بختم المؤلف

تعد مسروقة ويعاقب حاملها

بنتام فيلسوف انجليزي وهو صاحب كتاب اصول الشرائع الذي

ترجم الي معظم لغات العالم ونقله الي العربية صاحب السعادة

احمد باشا قنصلي زغلول

كتاب

الميراث في الاسلام

والرد علي الفيلسوف بنتمام



الشيخ عبد المتعال الصمدي مدرس بالجامع الاحدي

١٧ - ٥ - ١٩٢٢ هـ

٢٠ - ٩ - ١٣٤٠ هـ

طبع علي نفقة المؤلف وحقوق الطبع محفوظة

(وكل نسخة لا تكون مخرومة بختمه تعد مسروقة)

(طبع بمطبعة عابدين الكبرى)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أتقن صنعه وأحكم فرائضه والصلاة والسلام على سيد
المشرعين وخاتم النبيين وبعد فإني كنت اطلعت على كلام في الميراث عند
مختلف الامم القديمة والحديثة فرأيت من الواجب على أن أكتب في
فضل الميراث في الاسلام على غيره عند سائر الانام ثم طالت ما كتبه
في هذا الباب الفيلسوف بن تميم شيخ علماء القانون في هذا العصر فازدادت
في ذلك رغبة ورأيت أنه لا يكفي فيه أن يقال مثلاً هذا أمر تمبداً به
الله أو حجة في شرع خاتم النبيين والمرسلين بل الواجب قرع الحجة بالحجة
وبناء مسائل الميراث على أسبابها المحقولة على نحو ما فعله فيها الفيلسوف
بن تميم لأن هذا هو الطريق لمن يريد الاقتناع الآن ومن يحول غيره
لا يصحف إلا اعتراضاً ولا يجد من العلماء من يأبه لكلامه وهامح
شأنه في ذلك بعد أن نقل للقاري شيئاً في الميراث عند الامم القديمة
والحديثة ليصرف وجه الخلاف قبل أن يعرف وجه التفضل والله الموفق
والأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ميراث عند قدماء الرومان قبل عصر لامبراطور غسطينيانوس
هو أنهم كانوا يبدونهم وأمينهم الحرية فهم يكنون إلا عبدة عن إقامة
خلاف الله ت يقوم مقامه في الحقوق القومية ويسد مسد في الحروب
والنزوات ومن يخلف الميت في ذلك له اختياره في حال حياته من بين

أبنائه أو أقاربه أو الأجانب ليخلقه فيما تقدم وفي الرئاسة على أسرته من أولاد وزوجة وعبيد وأموال يتصرف في هذا كله كما يشاء ولا بد أن توافق القبيلة على عمله هذا وإذا لم توافق عينت له خليفة يكون صلحا للقيام بالواجبات المطلوبة منه لها

وكان الموصى له بذلك تتقل إليه تلك الحقوق من حين الوصية ولا يكون لزب الأسرة أن يعارضه في تصرفه في أولاده وعبيده ولما كان في هذا صعوبة على النفوس عدل عنه إلى طريقة أخرى تضمن للمالك حق التصرف في أمواله إلى ماته لكتابة الوصية وإضافة تنفيذها إلى ما بدلت في وفي عصر الإمبراطور غسطينياوس أي قبيل ظهور الإسلام يوضح حين تقيمت أحكام الميراث عند الرومان وصارت القرابة قاعدة للتوريث عندهم كالأمم الشرقية فكان يرث ميتهم فروعه ثم أصوله ثم أخوته الأشقاء ونسلهم ثم أخواته الشقيقات ونسائهن ثم أخوته من الأب ونسلهم ثم أخواته من الأب ونسلهن ثم أخوته لأم ونسلهم ثم أخواته لأم ونسلهن

وإذا ترك الميت أولادا ذكورا وأناثا ورثوه بالتساوي ويدخل معهم أولاد أخيم المتوفى في حياة المورث فيأخذون ما كان يأخذه أبوهم لو كان حيا بطريق الحلول

وإذا لم يترك ولدا وترك أصولا وأخوة أشقاء ورثوه جميعا وغير الأشقاء لا يشاركون الأصول والأناث في هذا كالأذكور

وإذا ترك أخوة أشقاء أو أخوات وجدود أو جدات اشتركو في الميراث بالتساوي ويدخل معهم أولاد الأخ أو الأخت بطريق الحلول فيعطون نصيب من يحلون محله لو كان حيا

والأقرب من الأصول يجب الأبعد وإذا كان في الأصول اثنان

من جهة واحدة في القرابة كجد وجدة أخذا نصيب أصل واحد وقسم
بينها بالتساوي

ومحجب غير الاشقاء من الاخوة والاخوات بالاشقاء ويقسم الميراث
بينهم بالتساوي لا فرق بين ذكر وأنى ويأخذ أولاد الأخت أو الأخت
ما كانا يأخذانه لو كانا حين ويشارك الاخوة أو الاخوات لأب من
كان منها لأم بالتساوي

وإذا لم يترك الاولاد ابن أو بنت أخذ كل فريق منهم حصة أبيه
أو أمه لو كانا حين

وإذا لم يترك الا أقارب أدنى درجة في القرابة من الاخوة والاخوات
ورثه الاقرب منهم فلا قرب ويأخذ كل مستحق منهم نصيبه بقدر عدد
الرؤوس مع مراعاة درجة القرابة فإذا لم يترك أقارب ورثه بيت المال ولا
حق للزوجة في ميراث زوجها وبشروط في الوارث كونه نصرا يا كاثوليكي

الميراث عند قدماء اليونان

كانت طريقة الميراث عند قدماء اليونان منها عند قدماء الرومان ولا
تحتاز عنها الا بأمور تافهة كالتفضاء بصحة الوصية بعد مرافعة وتنازع بين
الموصي وبين من يتنازع في وصيته من أقاربه وكان الحكم بصحة
الوصية قابلا للطعن في كل وقت ومن أي انسان اذا ظهر أن فيها ضررا
بمصلحة الوطن أو الأسرة والسبب في هذا أن القوانين اليونانية كانت
تقتصر أموال الجماعات جزءا من الثروة العامة فكل رئيس أسرة كان
كوكبين عن الحكومة في إدارة أموال أسرته ولا يملك من التصرف الا
ما يكون بإحكمة وحسن التدبير

وإذا مات الموصي خلفه الموصي له في رئاسة أسرته يتصرف في مالها

وأفرادها بما فيهم الأخوات كيف شاء ابن أراد زوجهن وإن أراد
منهن عن الزواج

الميراث عند الأمم الشرقية القديمة

يراد بأولئك الأمم الطورانيون والكلدان والسرانيون والسوريون
والفينيقيون وغيرهم ممن سكن المعمورة بعد الطوفان إلى انقراض دولة
اليهود وظهور دولة الرومان وكانت روح الشرائع عندهم واحدة بسبب
تشابههم في الاخلاق والطباع وطرق الميثة وكان مشرعوهم ينظرون
في الميراث إلى اقامة دعائم الأسرة بعد موت رئيسها ولا ينظرون إلى
حقوق الأمة على الأسرة كشرعي الرومان واليونان فلم يروا حاجة لاخت
رأى القبيلة في الوصية وكانت عندهم فائدة وفي حالة عدم وجود ذكر
في الأسرة ولم تكن عادة الاقريب أو من يرجى منه الاهتمام بشأن
الأسرة بعد موت المورث

وكان ميراثهم عبارة عن حلول بكرى الاولاد محل أبيه بلا وصية
ولو لم يكن أهلاً للقيام بشؤون الأسرة فإذا لم يوجد البكرى قام مقامه
أرشد الذكور من الاولاد ثم الاخرة ثم الاعمام وهكذا إلى أن يدخل
الاصهار وأهل العشيرة

واهتمام الساميين بالأسرة واقامة رئيس لها يكون مطلق التصرف
لا يتقيد برأي أمة ولا حكومة لانهم كانوا أهل حل وترحال دعاهم إلى
التشدد فيمن يخلف فيها الميت وإلى حرمان الاطفال والنساء من الميراث

الميراث عند قدماء المصريين

كان الميراث في عهدهم عبارة عن حلول أرشد الأسرة محل المورث

في زراعة الارض والانتفاع بها دون ملك رقبته لانها كانت مملوكة
للقراة ولم يملك المصريون الارض الا في زمن الملك بوخور ومع هذا
لم يميزوا الارشد بشيء من المال عن اخوته بعد امتيازه بالرأسة ولوازمها
فلم يكن هناك فرق في الميراث بين البكري وغيره كما لم يكن فرق بين
الذكر والانثى في الميراث ولا في امتياز الارشد وكان نصيب كل وارث
اذا كان ولدا أو ولد أو غيرهما متساويا لنصيب الاخر اذا كان الكل
يمشون شركاء في مال الاسرة شركة مفاوضة يديرها ارشد الاسرة نعم
قد عثر على عقود في قسمة اتركات يؤخذ منها أنه كان يرض للاخت
جزء أقل من نصيب أخيها الاكبر الا ان هذا الامتياز مع كونه بجزء قليل
لم يوجد الا في أيام البطالسة اليونانيين وكان نتيجة تنازل اختياري من
الاخت لاختها في مقابلة تبعه في قسمة التركة ثم ان البنت ما كانت ترضي
عن يريد سلكها الا بهر كبير يعرض عليها ما تتركه لاختها من مال قليل
ويؤخذ من الآثار المصرية أنه كان يدخل في الميراث مع من تقدم
الام والزوجة والاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخاللات

الميراث عند اليهود

أول من يرث الميت في شرع اليهود ولده الذ ذكر فاذا تعدد الذكور
من الاولاد كان للبكر نصيب اثنين من أخوته ولا فرق في الولد بين
أن يكون من نكح صحيح أو غير صحيح أما البنات فن لم تبلغ
منهن الثانية عشرة لها أنفقة والتربة حتى تبلغ هذا السن رزاقا لم يكن
للميت ولد ذكر فيراثه لابن ابنه واذا لم يكن له ابن ابن (١) فميراثه

(١) من تتور في ميراث ما يأتي - أي رجل مات وليس له ابن
يتقل ملكه الى بنته ثم اخوته ثم اخوة أبيه فان لم يكن لابي اخوة مثله
لنسيبه الاقرب اليه من عشيرته

واذا لم يكن له بنت فميراثه لأولاد بنته وإذا لم يكن له حفدة فميراثه لأولاد الحفدة المذكور ثم الإناث وهكذا وإذا لم يكن للميت أولاد ولا حفدة فميراثه لأصوله وأحقهم الأب وله كل التركة فإن لم يكن له أب فجدّه ثم أصوله من أبيه وإذا كانت أصوله من أبيه معدومين انتقل الميراث إلى درجات الأقارب القرعية و يقدم أقارب الدرجة الأولى على الثابتة والثانية على الثالثة وهكذا إلى الدرجة الخامسة ثم تتساوي الدرجات ويرث الكل بدون تمييز في الأنصبة فإذا لم يكن للميت وارث من أصول أو فروع أو حواش كانت أمواله مباحة يتملكها أسقى الناس إلى حيازتها إلا أنها تكون وديعة في يده ثلاث سنين فإذا لم يظهر للميت وارث فيها كانت ملكاً له

وحقوق الميراث تنقل للولد الذكر بمجرد وفاة أبيه ولو كان حملاً في بطن أمه أما غيره من الورثة فلا يستحق الميراث في هذه الحالة .
والوثنى انتهى يتهود يرث أقربه الوثنيين ولا يرثونه واليهودي المرتد لا يرث أقاربه اليهود والولد الذي يضرب أباه أو أمه ضرباً مدياً لا يرث في أبويه ولا في أقاربه

الميراث عند العرب قبل الإسلام

كان العرب في الجاهلية يعملون بأحكام الاسم السابق في الميراث فلم يكن للبنت عندهم حق في ميراث رجل من أزواج والدها منتهية وغيرهن من نساءه وإذا كان يرث أميت أخوه الأكبر أو بن عمه لم يرث إلا كبره كان بنتاً فكانت قعدة للميراث عند الفسرة على ربه مؤثرين الأسيرة لأنهم كانوا أهل حروب ولا يراون بعد ظهور الإسلام لم يحافظون على بنحو قواعد ميراثهم كحرمان البنات وأزواجهات

الميراث في مذهب الفيلسوف بنتام

ننقل هنا ما ذكره ذلك الفيلسوف في كتابه أصول الشرائع الذي عرّفه صاحب السعادة أحمد باشا فتحي زغلول مع اختصار قليل قال بنتام

إذا بحثنا عن الكيفية التي ينبغي أن توزع بها أموال المرء بعد موته نرى أنه يجب اعتبار أمور ثلاثة (أولها) - معيشة الجيل الحديث (ثانيها) - تجنب خيبة الأمل (ثالثها) - التقرب من المساواة في الأموال فعليه أن يحافظ على معيشة الجيل الجديد لأن المرء غير منفرد في الوجود بتعسّه بل كل إنسان في العالم له أناس يحصلون به من جهة القرابة أو الصاهرة أو المحبة أو الخدمات ويقسمون معه بالفعل لئلا ما يملك وإن انفرد بها في القانون وربما كان ذلك المثل مصدر عيش الكثير منهم فلا بد إذن من نجاتهم من يد الوزر بعد حرمانهم منه لذلك يلزم أن نبين من هم أولئك الذين كانوا يتمتعون معه بماله ونصيب الواحد منهم في هذه المتعة ولا يمكن الوصول إلى ذلك بتأية الضبط ولا إقامة البرهان مباشرة عليه وإنما يمكن الرجوع فيه إلى القرائن القوية وهي تدل على أن نصيب كل واحد من المنتسبين للمتوفى يكون على نسبة قرابته منه والميل الذي كان يسهوا ويكون الميل شديدا في العادة كلما قربت النسبة بينهما ولو كان قرب النسب هو الاعتبار الوحيد في الميراث لسهل أمره لأنه يمكن أن تحصل القرابة على رتب ثلاثة يدخل تحت الأولى منها من تعمل بالمتوفى مباشرة كزوج والوالدين والأولاد وفي الثانية من توسط بينهم وبينه شخص واحد أو اجتماع شخصين كالجد والجدة والاختوة والاختوات وأولاد الأولاد وفي الثالثة من توسط بينهم وبينه ثلاث درجات كوالد الجد

والجدة وأولاد أولاد الأولاد والأعمام وأبناء الأخ وبناته وأبناؤه
 الأخت وبناتها ولكن هذا الاعتبار ليس كافيا في الخير السيئ والادبي
 ولا ينطبق تماما على قرائن المحبة والليل ولا يحصل منه الى الفرض
 الأول من الميراث وهو المحافظة على معيشة الجليل الجديد فلتتركه اذن
 ونرجع الى (أصل (١) المنفعة) وهو يسوقنا الى تفضيل الخلف وان
 سفل على السلف مطلقا والى تفضيل نسل الخلف على نسل السلف
 كذلك نعم قد يتفق أن قرائن الليل لا تعلم لشخص معين كان يمزج المتوفى
 فيترتب على ذلك حرماته من نصيبه بحسب القواعد السابقة ولكن لنا في
 الوصية ما يقوم هذا لاعوجاج ويحصل الفرض الذي يفوت بالميراث
 فانها سلاح في يد الرئيس يقوم بها من اعوج من اسرته وتكتمه من
 بسط سيادته عليها

اذا تمهد هذا فلم يبق الا ان نبين كيف يطبق عند نزاحم المستحقين
 ويكتفي الآن في ذلك أن نضع نموذجا يصح للشرح أن يقرره في القانون
 العام وهو

المادة الأولى - لا فرق بين الرجال والنساء في مسائل الميراث لما تقدم
 من وجوب المساواة في الميراث ولانه لو وجب أن تختلف الانصاء لرجح
 الضعيف من المتقاسمين فيكون نصيب المرأة أكبر لكثرة حاجاتها وقلة
 موارد كسبها وضمف قدرتها على انماء مالها

المادة الثانية - اذا مات الرجل فالمرأة نصف ماله الا اذا نص في

(١) أصل المنفعة عند بنظم هو المحور الذي يجب ان تدور عليه أعمال
 المشرع فيما يضمه من القوانين والمنفعة عنده خاصية في الشيء يكون به
 محلبة خير أو مبهمة عن شر والنشر هو الإلزام والخير هو اللذة

عقد الزواج على خلافه

المادة الثالثة - يوزع النصف الباقي بين الاولاد بالسوية لتساويهم في حبة الوالد وفي النسل وفي الحاجات وغير ذلك نعم قد تختلف الحاجات باختلاف العمر والمزاج والذكاء وغير ذلك ولكن لا يتيسر للواضع أن يقف عليها حتى يضع لها قواعد مخصوصة فلي الوالد أن يرأيه بماله من حق الإيصال

المادة الرابعة - اذا مات الوالد قبل أبيه فنصيبه في تركته أبيه يقسم على أولاده بالسوية ويجري ذلك في حق الخلف الى مالا نهاية وانما لم يقاسم اولاد الاولاد اولاد الصواب لوجهين أولهما تجنب خيبة الامل لان بكر الاولاد يعرف ان نصيبه يقل كلما ولد له أخ فاذا انقطع نسل الوالد ظن الموجودون من أولاده أنه لم يعد لهم منزع وبنوا آمالهم على ذلك فاذا جعلنا نصيب اولاد الاولاد قدر نصيب الاولاد كان النقص غير محدود وتصدر على الاولاد أن يقرروا أمز ميسرهم من تلك الجهة وثانيهما أن لاولاد الاولاد طريق تعيش مخصوص هو مال أبيهم ولا بد أن اشتغالهم بآماله ماله كان مقدما على سعيهم في آتاء مال الجد ولهم أيضا في مال أمهم مالا مقابل له بالنسبة لأعمامهم

المادة الخامسة اذا لم يكن للبيت نسل فتركته لوالديه وانما فضل الخلف على السلف لمتى من بينهم في اميل وفي الحاجات أيضا فان أولادنا لا يقدرون على اميشة بدونا وآباءنا يقدرون على ذلك في انساب كما عاشوا من قبلنا وأما تقسيم السلف على الاخوة والاخوات فارجحين أولهم أن تنسب أقرب بين البر وأبيه من أخيه فالخبة أشد وثانيهما أن الاباء خدموا لابناء فلم عليهم حقوق ليست لاخرتهم

المادة السادسة اذا فقد أحد الابوين حل خلفه محله

المادة السابعة إذا مات أحد الإبريين ولم يكن له ولد فلال كله للأخر
المادة الثامنة إذا مات الاثنان قسّمت التركة على سلفهم بالطرق التي

تقدمت

المادة التاسعة نصيب نصف الدم يكون نصف نصيب الدم الكامل.
ان وجد وعة ذلك أفضلية المحبة لان الاخ يتصل بأخيه من جهتين ولا
يتصل بابن أخيه الا من جهة واحدة

المادة العاشرة - اذا لم يكن للميت من يرثه ممن تقدم كانت أمواله
للخزينة العمومية بشرط أن ترتب الحكومة فوائد التركة بصفة معاش
طول الحياة وتقسّمه بالسوية بين أقارب الخنف وان سفلوا فان قيل يجوز
أن يكون الاطراف المحرومون في هذه الحالة معوزين أجيب بان لهم
أقارب آخرون يرثونهم وليس لهم أمل الا في مخفقاتهم فامل الولد في تركة
عمه ضيف عدة واذا خلفه القانون لم يحدث عنده المأخذ كر لكن قد
يتفق موت الاب والجد وقيام الام مقامهما فيكون بمنزلة الوالد لابن
أخيه وهي حالة ينبغي الالتفات اليها وتلطيف حق الحكومة فيها
ومع ما تقدم يجوز حذف هذه المادة أو بقاءها بحسب حالها الضرائب
 واحتياج الخزينة

المادة الحادية عشرة - تقسيم التركة يكون بوضعها في الميزان الا
اذا اتفق "ورثة على غير ذلك فن الميزان يصددهم عن الخصام وتكون
التركة الى أن تقسم بيد أ كثر الورثة من ان ذكر الراشدين لا
اذا اتفقوا على أممي صالحة هـ

الميراث في القانون الفرنسي الحديث

مستحق الميراث في هذا القانون على درجات أربعة أولها الورثة

الميتون وهم الاولاد من النكاح الصحيح والاعقاب والاعقاب
عن النكاح الفاسد والتعريف بانها الزوج والزوجة ورايسها
لذلك ولا يرث لبيت أحد من المدة الثانية الا بعد ان تمام المدة
للميتين فكانا والورثة شرعيون يرثون بحره وثلاثة المورثين بلا توقف
على القضاء لهم الارث أما اولاد النكاح السابق والزوج والزوجة
موتت فلا يرثون الا بعد حكم القضاء

والوارثون على ثلاثة أصناف القروع ثم الاصول ثم العوائق والقاعدة
في توريث القروع أن الاولاد ذكورا أو أناسا يرثون الا
والامهات والجدود والجدات وغيرهم من الاصول للآتي مثل حظ
الذكر وللآتي في الولادة مثل ما السابق ومن يموت من الاولاد قبل
مورثه يحمل محله بوجه أو حفته بنصيبه فقط

أما لأصول غير الاب والام فلا يرثون الا عند فقد القروع والعوائق
تضم الزكاة بينهم الى قسمين قسم للأصول الذكور وقسم للإمات
ويراعي في استحقاقهم القرب والبعد فالقرب يحجب البعد وإذا
تعدد الاصول من طبقة واحدة أخذ كل منهم نصيبه بقدر عدد
رؤوسهم

وأما الاب والام فتقسم الزكاة بينهما وبين الاخوة أو الاخوات
أولهم الى قسمين قسم للاب والام بقسمته متعصفا وقسم للاخوة
والاخوات وإذا لم يوجد الاب أو ام أخذ نصيبه من قسمهما وأعطى
الباقى للاخوة والاخوات وما يطاء الاخوة والاخوات ونسلم ان كانوا
من نكاح واحد يقسم بينهم بالتساوي والاقسم الى قسمين قسم يعطى لمن
يكون قراجه للميت من جهة الاب وقسم لمن تكون قراجه من جهة الام
يعتبره الاصفه في القسمين بسبب اولادهم للميت من الجهتين

الاقتصادية التي تتطلب أن يولد الناس متساوين لا يمتاز أحدهم على الآخر بهيميزاته الطبيعية ويزاد على ذلك أن امتلاك الارض يمنع من استغلالها بالقدر الذي يمكن الحصول عليه فيما لو كانت ملكا شائنا بين الناس فان وجود المزارع الصغيرة يحول دون استعمال الآلات الزراعية المدينة التي تضاعف إنتاج الارض فالملكية التي هي أساس الارث باطله فيكون هو أيضا باطلا

فان قيل ان الناس تفاوت عقولهم فمنهم من مخترع ومنهم من يؤلف ومنهم غير ذلك فكيف سوى بينهم ولا تعطى للمخترع الحق في امتلاك اختراعه ليستأثر به مع من يرثه من بعده فالجواب أن هذا قد يمتد سببا صحيحا للملكية التي ليست الى الأبد بل الى حد محدود كعشرين سنة أو ثلاثين على نحو ما فعلت الحكومة الانجليزية في حقوق المؤلفين لانه لو جاز للمخترع أن يحتكر اختراعه الى الأبد لوجب أن تكون السكك الحديدية الموجودة في العالم ملكا لأسرة (ستيفنسون) مخترع القاطرات البخارية وأن تكون أمريكا كلها ملكا لأسرة (كولبس) وهكذا فيصبح العالم كله ملكا لا يتجاوز مائة أسرة

الميراث في الاسلام

مسحوقوا الميراث في الاسلام ينقسمون الى قسمين عصباء وأصحاب فروض والعصبه هو الذي اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع صاحب الفرض أخذ ما فضل عنه

وأصحاب القروض عشرة - ١ - للبنات ولها النصف اذا لم يكن معها ابن فان كانا اثنين فلهما الثلثان واذا كان مع البنات أبناء فلذلك كمثل حظ الاثنين - ٢ - وبنت الابن ولها النصف اذا لم يكن معها ابن ابن فان

كافا اثنين فلهما الثلثان فإذا كان مهن ذكور فلذلك مثل حظ الاثنين
ولبنت الابن مع البنت السدس - ٣ - والاخت لابوين ولها النصف
إذا لم يكن معها أخ لابوين فإن كافا اثنين فلهما الثلثان وإذا كان مع
الاخوات أخ فلذلك مثل حظ الاثنين ٤ والاخت لاب ولها النصف
إذا لم يكن معها أخ لاب فإن كافا اثنين فلهما الثلثان وإذا كان مع
الاخوات أخ فلذلك مثل حظ الاثنين والاخت لاب لها مع الاخت
لابوين السدس ٥ والام ولها الثلث إذا لم يكن معها ولد ولا عدد من
الاخوة أو الاخوات والا فلهما السدس ٦ والجدة ولها السدس ٧
والزوج وله النصف إذا لم يكن معه ولد والا فالربع ٨ والزوجة ولها
الربع إذا لم يكن معها ولد والا فالثلث ٩ والاب مع الابن أو ابن الابن
وله السدس ومثله الجد ١٠ والاخ أو الاخت لأم وللواحد منهما السدس
وللاتين فصاعدا ثلث ذكورهم وأهاتهم فيه سواء

وأقرب المصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أبو
الاب وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم
ابن الاخ من الاب وان نزل كل منهما ثم العم الشقيق ثم العم من الاب ثم
ابن العم الشقيق ثم ابن العم من الاب ثم عم الاب الشقيق ثم ابنة وان
نزل ثم عم الجد ثم ابنة وان نزل ثم الممتق ذكر أو كان أو أختي ثم عصمته
وكل واحد من هؤلاء المصبة يحجب الذي بعده الا الجد مع الاخ ولا يأتي
حجب الحرمان في ستة الابوين والولدين والزوجين

وإذا لم يوجد للميت قريب من المصبة أو ذوى القروض ورثه بيت
المال أن اتظم وكذا يرث بيت المال ما فضل عن ذوى القروض فإن لم
يتظم به ما فضل عن ذوى القروض غير الزوجين عليهم فإذا لم يوجد أحد
من ذوى القروض الذين يرد عليهم ولم يتظم بيت المال عورت ذوى الارحام

وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبه
ويعم الوارث من الميراث واحد من أمور ثلاث الرق والقتل واختلاعه
الدين ولا يبع القتل بحق ولا التسبب فيه من الميراث ولو كان القاتل
صيا أو مجنونة لم يحرم من ميراث المقتول

المقارنة بين الميراث في الاسلام والميراث في غيره

يمكننا ان نحصر أهم وجوه الخلاف بين الميراث في الاسلام والميراث
في غيره فيما يأتي ١ انكار قانون الملكية والوراثة ٢ عدم اعتبار
القرباة في الميراث ٣ عدم تقدير فرض لأصحاب الفروض ٤ حجب
الاخوة لأب بالاخوات الشقيقات ٥ توريث الاخوة لأم كعصبة ٦
التسوية في الميراث بين الاخوة لأب والاخوة لأم ٧ التسوية بين
الذكور والاثبات في الميراث ٨ حلول ابن الابن أو الاخ المتوفين
عليهما في الميراث ٩ توريث أرشد الذكور وحرمان الاطفال
والنساء من الميراث ١٠ التسوية بين جميع الاقرباء في الميراث
١١ اعطاء البكرى فعيب اثنين ١٢ عدم توريث البنات مع
الابناء وأبناء الابناء ١٣ عدم التفرقة بين الولد من نكاح صحيح
وغيره ١٤ حجب الاصول والحراشي بالبنات وأولادهن ١٥ أباحة
أموال من لا وارث له ١٦ عدم توريث الحمل في غير الولد الذكر ١٧
توريث اليهودي من الكافر وعدم توريث الكافر من اليهودي ١٨
حرمان من يضرب أبويه من الميراث ١٩ توريث الزوجة نصف
مال الزوج وتوريث الاولاد النصف الباقي ٢٠ توريث الام المال كله
عند فقد الاب ٢١ عدم توريث الجدود والجندات مع الاخوة والاخوات
٢٢ توريث نصف لدم نصف فعيب الدم الكامل ٢٣ توقيف

ميراث الزوجة أو الزوج أو يت للمال على حكم القضاء - ٢٤ توريت
الجدات كالأجداد والام كالأب والاخته والاختات كالأبوين والاخته
لأب مع الاخته لأبوين والاشقاء من الجهتين - ٢٥ - منع الارث
بالشروع في قتل المورث أو عدم التبليغ عن قاتله أو رميه بهمة باطلة

التحكيم بعد المقارنة

لا بد أولاً من اعتبار مباديء تنشى عليها في التحكيم حتى تنتهي بها
الى نتيجة واحدة في كل ما فروم التحكيم فيه من تلك المسائل الكمية
ولا أحق بالاعتبار من تلك للمباديء العادلة التي أتى بها ائيلسوف بنتام
فلتجعل رائدة في البحث تطبيق تلك المسائل عليها لئلا ترى أى تلك
الشرائع أحق بالاعتبار فيما نذهب اليه في مسائل للميراث

انكسر قانون الملكية والوراثة

ان حق التملك من الحقوق الطبيعية لأن كل انسان له الحق في أن
يوفر حاجاته بحده واجتهاده وأن يأخذ من يومه لنفسه ومن غناه لفقره
ومن صحته لمرضه كما قضى بذلك نبيذ محمد عليه الصلاة والسلام وليس
أدري بلر من نفسه فيما يتعلق بحاجاته ومن الظلم أن نتركه في وقت
الحاجة لاحسان الناس أو لما تجود به عليه الحكومة فكم من الأيام
تخضع على مريض أو محتاج لا يجد ما يسد به رمقه أو مسافر لا يملك أن
يتأخر لحظة عن المضى في سفره حتى تشر به الحكومة وتوافق على
سرف ما يحتاجه اليه

لقد وكلنا أمر العدل للحكومات وعرضنا مصالح الناس بذلك ان لم تكن
لظلم الغير فلخطئه ولكننا احتملنا ذلك للضرورة ولئلا يصير الناس فوضى
ويتغلب قلوبهم على ضميرهم فأني ضرورة تقضى بأن نوصل الاموال

للحكومات لتوزعها على الناس وما الحكومات الا رجال من البشر عرضة للخطأ والظلم والاعراض والنايات وعلم النداية بحاجات الناس يقول الاشتراكيون أنه لا يجوز لواحد مادام مشتركاً مع غيره في الحياة ان يملك ما يضره وقد ثبت ضرر التملك فلا يكون من حقوق الافراد ولست أدري أى ضرر ذلك الذي يزعمونه في التملك أهو الذي تقدم من أن وجود المزارع الصغيرة يحول دون استعمال الآلات الزراعية التي تضاعف إنتاج الارض وهو مما يمكن تلافيه بمساعدة الحكومات لاولئك الافراد بواسطة نشر التقنيات وشركات التعاون التي تشتري لهم ما يلزم من تلك الآلات لتبيحها لهم بأثمان على أقساط وأين هذا الضرر من الضرر الذي يحصل من قلة العمل اذا استولت الحكومات على الارض لان الانسان لا يهتم لغيره مثل ما يهتم لنفسه وقد ثبت ان البلاد التي تتوطد فيها الملكية تنمو زرونها بخلاف التي تكون فيها مهددة

وقد يكون هو الضرر الذي ينتونه على ان المال محدود والارض محدودة فما يحسره واحد يقع غيره بسببه في الفاقة بقدره وهذا أساس ما يستفده كثير في النفي والفقراء منهم ما ضدان ولكن هذا لا يصبح الا اذا كان النفي لا يحصل الا بالنصب والنهب لا بالاستثمار والكسب وقد قاسم ايضا أن وجودنا محدود كذلك وان الارض لم تضيق في زمن من الارمان بأهلها بل المشاهد ان خيرا لا نحصى وأن كثيرا من كائنات التي تفش منها تمسكت بالتناسل وغيره . كثرمتا (ان هذا رزقنا ماله من نقاد)

فهذه حجة الاشتراكيين في انكار قانون الملكية قد تبين بطلانها فليس عم أن يطعنوا على قانون الوراثة من جهتها وقد قالوا اذا سلمنا أن الملكية حق لانها ثمرة اجتهاد الملك فلا يصح أن تملك بالوراثة لانه لا كد فيها ولا عمل ولان غير اوارث قد يكون أحق بها وأقدر على تدبيرها والجواب

أنه إذا كانت الملكية حقاً للمصاحبها أن يعطيها من يشاء بارت أو هبة أو غيرها
لأن له حق التصرف فيها بمقتضى ملكه لها أما ذلك الذي يكون أحق بها
من الوارث فإن كان منشأها حاجته فله فيها حق القراء وإن كان منشؤه قدرته
على تديرها فجال الممل أمامه واسع والدنيا لا تضيق إلا على ذوي الهجز
وقاقدى الهمة وتركه الميت إذا صارت لمن لا يحسن التصرف فيها فإلها إلى من
يحسن ذلك فيها وليس لنا أن نصجل باعطائها له فتحرمه لذة الممل ونحرم
الناس من ثمرات جهوده في تحصيل النفي وجمع المال فيقل الأبهكر ويندر
التفنن لأن منشأها في الثأب الحاجة وحب الحصول على الثروة الواسعة
والمال الكثير

﴿ عدم اعتبار القرابة في الميراث ﴾

لا شك أن جهوداً كثيرة تبذل من شيء الإنسان في سبيل سعادة الجيل الجديد
فوفور الخيرات على البشر وتجلها فوق كفايتهم فتعظمهم إذا زل القسط أو
اجدبت الأرض ولا سبب في ذلك سوى ما بين الحاضر وبين ذلك الجيل
من رابطة القرابة التي تجعلهم على الاهتمام بهم والسعى لهم كالسعى لا تقسم
قذا لم نعتبر تلك الرابطة ولم تأخذ بحكم تلك الماطفة فسنعمل على القضاء على
تلك الجهود ويكون سعى كل جيل بقدر حاجته فقط فيقل الخير ويندر العمل
وننتشر البطالة والكسل وبم الشقاء الحاضر قبل المستقبل
وليس لاعتبار ثروة الأفراد جزء من الثروة العامة ولا لاعتبار مال القبيلة عليهم
من حقوق وواجبات متعنة تضاهي ذلك حتى نهمل بهما اعتبار القرابة في الميراث
على أن الثروة العامة يمكن حفظها مع اعتبار القرابة في الارث يمنع انتقال
شيء منها إلى غير أبناء الوطن إذا اريد ذلك أما حقوق القبيلة من جهة الحروب
والروايات وغيرها فيمكن استيفائها مع ذلك أيضاً كما هو حاصل عند معظم
الأمم القديمة والحديثة

عدم تقدير الفروض

تمتاز الشريعة الإسلامية على غيرها من الشرائع بتقدير انصبه مخصوصة لأن تقدم من الورثة فلتبحث فيهم واحدا واحدا لتري أى الشرائع أعدل فيما قضت له في الميراث

- البنت - قدرت الشريعة الإسلامية البنت النصف اذا اقررت فإذا كان معها ابن فلها نصبه وحى في الحالة الاولى وسط بين الشرائع فقد تقدم أن منها التي تحرم النساء ومنهن البنات من الميراث وأن منها التي تعطى البنات الميراث كله وتحجب بهن الاقارب من أصول وغيرهم ولا شك أن حرمان البنات من مال أبين ظلم بين أما تقديمهن على غيرهن فسيأتى وجه بطلانه وأما الحالة الثانية فصالح فيها معظم الشرائع التي قضت بالتسوية بين الذكور والنساء في الميراث ولكن الحق معها لأن المشاهد أن الابناء يميلون الى أبائهم أكثر من بناتهم ومنهم من يعطيهن أقل من نصيبهن مع الابناء ان لم يحرمهن من الميراث ثم ان البنات اذا تزوجن فيكون لهن من مال أزواجهن ما يعوض نقصهن واذا لم تزوجن فالتألب أنهن يكن في كفالة أخوتهن ولا يكون لهن أولاد ينفق عليهم كاخوتهن (هذا) وما قيل في البنت يمكن أن يقال مثله في بنت الابن لأن حال هذه مثل حال تلك سواء بسواء وكذا الاخت لابوين والاخت لاب واعطاء السدس للاخت للاب مع الاخت لابوين وسط بين حرمانها من الميراث مما كما قضى به الشرع الرومانى وبين تورثها مثلها كما قضى بغيره ولا شك أن حرمانها مما غير لا تقى وتورثها مثلها لا يصح مع اختلافهما في درجة القرابة وميل المورث

- ثلث الام في اشرعية الاسلامية الثلث والسدس في الفاطمية

السابقين وهذا وسط بين حرمانها في بعض الشرائع وبين إعطائها المال كله مع وجود مثل الأخوة والأخوات في البعض الآخر ولا شك أن حرمانها ظلم بين وإعطاؤها المال كله اجحاف بهن من الأقارب ممن لا تقل درجة ميل الميت إليهم عن ميله إليها وإن كانت درجة قربها أدنى من درجاتهم والام على كل حال أجنبية عن أسرة الميت ومالها إذا لم تمت قبل ابنها لاسرتها فيجب أن لا تجازف بإعطائها المال كله وحرمان أسرة الميت منه (هذا) ويمكن أن يقال في الجدة كما قيل في الام سواء بسواء وإنما قصصت عن الام في الميراث لأنها أقل منها درجة

- الزوج - ميراث الزوج في الشريعة الإسلامية النصف وأول ربع في الحالتين السابقين وبعض الشرائع يحرمه من الميراث وبعضها يجعل له النصف ولو كان معه أولاد فكانت الشريعة الفراء في ذلك وسطا بين الشريعتين ولا شك أن حرمان الزوج من ميراث الزوجة عنوان فقد الرابطة بينهما مع أن رابطة الزوج يجب أن تكون أقوى رابطة وإذا لم يكن للزوج نصيب في مال زوجته لم يأمنها على ماله ولا على يته وضيق عليها في تصرفاتها وسعيها في تنمية مالها لأن هذا قد يبقها عن القيام بأعمالها المنزلية أما إعطاؤه النصف مع وجود الأولاد ففيه اجحاف بهم وعدم مراعاة لميل المورثة لأن الزوجة تحب أن يكون مالها لأولادها بعد وفاتها وكذلك الزوجة لا يليق أن تحرم من مال الزوج كما قضت بذلك بعض الشرائع لأن لها عملا في تنمية ماله فلا يصح أن تحرم منه كما لا يصح أن تترك منه كما يرث منها المسائني في تمصيل المذكور على النساء

- الاب - يرث في شرع الاسلام مع الابن السدس ومعظم الشرائع على حرمان الاب في تلك الحالة وقد قال الفيلسوف بن تميم في هذا يجب أن يقدم الخلف على السلف لأمرين أولهما التفاضل بينهم في الميل وثانيهما التفاضل

ينهم في الحاجات فان اولادها لا يقدرون على المعيشة بدوننا بخلاف آباءنا وكلا الامرين لا يقتضى حرمان الآباء من ميراث أبنائهم مع وجود اولادهم وانما يقتضى التفاضل بينهم فيه وكيف يحرم الآباء من ذلك مع انهم السبب في نعمة أبنائهم بما تعبوا في تربيتهم والاتفاق عليهم بل كيف يحرم الاب من مال الابن وهو كبير مع أن الابن لم يحرم من ماله وهو صغير والكبير مثل الصغير داعي الحاجة وعنوان العجز عن التكسب فيجب أن لا تضر على الآباء بهذا القدر القليل من مال الابناء (هذا) ويمكن أن يقال في الجدم اقل في الاب لانه مثله سواء بسواء

في حجب الاخوة لاب بالاخوات الشقيقات

لا شك أن الاخوات الشقيقات أقرب لاختوتهن من الاخوة لاب ولكن هل من العدل أن يحرم الاخوة لاب من ميراث أخوتهم فترهم أخواتهن الشقيقات وحدهن ويثقلن بك أخوتهم التي ورثوه عن أبيهم وأسرتهن الى أسرة أخرى كلا انه ليس من العدل ولا من المناسب لحفظ قوام العائلات أن يصير الى ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يظن أن أخذ أيميل الى أن يصير ماله لاختواته فيمتنع به أزواجهن واولادهن الا باعذته ويحرم منه اختوته واولادهم ومن لمته وذوي قرابه

ان الشرائع التي تحرم النساء من الميراث لا تجعل للاخوات الشقيقات حظا في الميراث مع وجود الاخوة لاب فلا سلام بعدم حرمانه الفريقين من الميراث قدسك حداً وسطا بين الشرائع التي تحرمهن والشرائع التي تجعل المال لهن وهذا قرب بين الشرائع لا ينكر فضله ولا تخفى مزيجته

في توريث الاخوة لام كمصبة

قضى الشرع الروماني أن يكون الاخوة لام في منزلة الاخوة لاب يقاسونهم في الميراث اذا اجمعوا معهم ويحوزون المال كله اذا اقردوا

ومعنى هذا أن يحرم بهم الاعمام وبنو الاعمام ولا يخفى أن الاخوة لام ليسوا
 من أسرة المورث بخلاف الاعمام وبنوهم فلا يصح أن يحرمهم من مال أسرته
 ونسبته من ليس منها وكذلك لا يصح أن يحمل الاخوة لام كالاخوة لطلب في
 الميراث بل يجب أن يكون لهم نصيب معهم لا يزاحمونهم به في مال أسرته ولا
 يزاحمون به غيرهم منها عند تقدم ويكفى في ذلك ما قدر لهم في الشريعة
 الإسلامية ولا شك أن الشرائع القديمة التي كانت تحمل مال الأسرة ملكاً لها
 لا يصح أن ينقل إلى غيرها كانت تحرم الاخوة لام من مال أخيهم فتوسع
 الاسلام بذلك فيه من التقريب بين الشرائع والعدايات ما يحمله أحق بالاتباع
 وأولى بالقبول

في التسوية بين الذكور والاناث في الميراث

يتفق معظم الشرائع السابقة في هذا المبدأ وقد قضى شرع اليهود بحرام
 البنت مغ وجود الولد الذكر لاسلام بحمله للذكر مثل حظ الانثيين قد توسع
 بين هذين المبدأين المتناقضين حرمان الاناث كما في شرع اليهود وبمصر
 الشرائع القديمة والتسوية بينهم وبين الذكور كما في بعض الشرائع القديمة
 والحديثة

يقول الفيلسوف بتمام في وجوب التسوية بين الرجال والنساء في الميراث
 أنه لو وجب ان تختلف الانصاء لرجح الضعيف من المتقاسمين فيكون
 نصيب المرأة أكبر لكثرة حاجاتها وقلة موارد كسبها وضعف قدرتها
 على انشاء مالها ونحن لا ننازع في أن المرأة من الضعفاء بهذه المنزلة ولكم
 يجب أن يلاحظ أن المرأة في الغالب لا يطالب منها إلا أمر قسها ان لم يكن
 مطلوباً من غيرها بخلاف الرجل فإنه مطلوب منه أمر نفسه وأمر لسانه
 وأمر اولاده يرثهم ويتفق عليهم وكذلك يطلب منه غير هذا ان يقو

بواجبات أسرته بعد موت رئيسها فيكرم ضعيفها ويساعد ضعيفها ويسينها في
قائبات الدهر ونوازله

ومن الواجب أن يلاحظ ميل المورث وهو يميل إلى أبنائه مثلاً أكثر
من بناته لأن مال أبنائه لا يصير لاجني عنه بخلاف بناته فإنما قل في
الصنفين كما فعل الإسلام فيضطر المورثون في حياتهم أن يفعلوا مثله
واكثر منه ويكون هذا مصدر تشاحن بين الآباء وأولادهم وبين الأولاد
بعضهم مع بعض لأنه ليس هناك دين أو قانون يرضي الكل حكمه وينحضع
لأمره

(تورث ابن الابن مع الابن)

قال صاحب كتاب المقارنات والمعاملات أن تورث ابن الابن مع
وجود الابن وابن الابن مع وجود الاخ ما يخالف حكم الشريعة الاسلامية
فانها لا تقبل تسدي طبقة على طبقة باجماع المذاهب المعمول بها الا أن
بعض المذاهب تقبل مثل هذا الحكم عملاً بقوله تعالى (واذا حضر الفسمة
أولوالقربى واليتامي والمساكين فادروهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً به
فان صبح أن بعض المذاهب الاسلامية تجيز مثل ذلك فقد كفيتم مونة
البحث والا فلنا ان قول انه لا شيء في حرمان أبناء الابناء مع وجود
الابناء الا أن يحاط الأبناء لا ولادهم فلا يتكلمون على مال آفاتهم بل
يحبسون في تكوين مل لا تسهم يرثه أولادهم من بعدهم ومثل هذا يتندر
عدم حدوده في البلاد التي يميل افرادها للعمل وكثيراً ما عظمت فيها ثروة
الابناء عن ثروة الآباء بحيث لا يتظر أولادهم معها شيئاً من مان
جدودهم ولا شك ان العمل من كل فرد محمود فيكون ما ييسر عليه محمودا
بخلاف التواكل فانه مذموم فيكون ما ييسر عليه مذموماً أيضاً وهذا مثل اطاع

الآباء في مال الآباء لأولادهم فإنه يشهم على ترك العمل لهم بأنفسهم
ويجب أن يلاحظ أن الوصية بابها مفتوح فإذا كان للأب ميل إلى
عدم حرمان أولاداً بناتهم فسيهملونهم النصيب الذي كان يستحقه أبائهم
والأفهم أحرار في مالهم ولهم أن يحرموا منه أبناءهم فضلاً عن أنهاء بناتهم
(توريت أرشد الذكور)

أن توريت أرشد الذكور وترك ما سواه من الأقارب أمر تأباه روح
هذا العصر الذي يراد فيه أن تجعل المساواة بين الورثة لا فرق بين ذكور وإناث
مبدأ من مبادئ الميراث وفي جرمان غير الارشاد من نساء وأطفال اجتاح
بهم وتسلط عليهم ليتصرف فيهم كيف يشاء تصرف الملاك في أملاكهم وليس
من اللازم أن تبقى الأسرة مجتمعة بعد موت المورث ليهت لها عن رئيس
يستأثر دونها بما لها ولا يكون لهم منة إلا ما يوجد به عليهم فمتى ساد القانون
والنظام في أمة لم تكن في حاجة إلى هؤلاء الرؤساء كما هو مشاهد في كل أمة
خضعت للقوانين وألقت النظام والطاعة

وخير للامة أن يستولى كل من أفراد الأسرة على نصيبه ليعمل فيه بنفسه
ولنفسه فإن هذا أدى لزيادة ثروتها وانتشار حركة العمل فيها وتقسيمها إلى
(عائلات) كثيرة قليلة العدد يمكن حكمها وأخضاعها لسلطة القانون
والحكم بخلاف بقاء (العائلات) يتولاها أرشد الذكور فأبها تصبح
مع طول الزمن من القوة والمنعة بحيث يهمل أخضاعها لما فيه صالح غيرها من
أفراد أمتها فيكثر خروجها على الحكم وعينها بالأمن والنظام

التسوية بين جميع الأقرباء في الميراث

كان المصريون يساوون بين جميع الأقارب في الميراث لأنهم كانوا
يعيشون شركاء في الأسرة تحت رئاسة أرشد الذكور فلا معنى لأن يتخذ

بعضهم عن الآخر في الميراث وقد عرفت عدم لياقة هذا النوع من الارث ولا يمكن أن يقال بالتسوية بين كل قريب في الميراث ويكون لكل الحظ في أن يتفصل بصيبه عن الآخر لانه اذا كان من الواجب أن لا يكون لاجنبي حق في الميراث والا دخل فيه كل بيلعن المورث وأن لا يكون لكل قريب وان ضمت قرائنه حق فيه أيضا والا ضاق الميراث عنهم وقلت أنصباؤه جدا بحيث لا تساوى نسب السمي في الميراث عليها وقسمتها بين جميع الأقارب اذا كان من الواجب ذلك كان من الواجب أيضا أن يكون القرب في القرابة والقرب فيها تأثرا فيما يستحقه من التركة من له حق الارث من الأقارب فلا يتساوى فيه جميعهم ولا شك أن المورث يقتضى القطرة والطينة لا يجمل الى الورثة بدرجة واحدة ومن الواجب أن يلاحظ اختلاف ميله هذا لانه هو الذي نسب في جمع المال وفي حرمان نفسه من قضاء جميع أوطارها فيه لتبقى منه فضلة لمن يحل اليه واذا لم تقل هذا فأجدر به أن لا يصيب نفسه في جميع ولا يخفى ما في ذلك من الضرر بالمجتمع الانساني

(إعطاء البكر نصيب اثنين)

هذا أثر من آثار توريث أرشد المذكور له بعض ضرره وليس فيه قاعدته وهي حفظ قوام الاسرة لان الاسرة هنا سيتبدد شملها بدم موت المورث باستيلاء كل وارث على نصيبه ولا يبقى الامتياز للبكر بدون حق على اخوته ينحصر بعضهم عليه ويبحث فيهم الجسد والنفقة ويمود ذلك بالضرر على الاسرة من حيث كان يراد قسما وفضلا عن هذا فان تلك المنزة لا يظهر لما اثر يذكر في حالي قللة التركة وكثرتها وقد يكون غير البكر هو الاحق بالمساعدة والكف لان يقوم مقام ابيه في صلة

الرحم واكرام الضيف ومساعدة المحتاج فلتترك هذا الامتياز البسيط
ولتدع الاولاد واستعدادهم ليجهد الكل في حفظ قوام الاسرة والقيام بما
كان يقوم به المورث في حياته

توريث الاولاد الذكور

ان النساء ضعيفات ولا يصح ان تحرمهن من الميراث ولا شك ان في هذا
خطا من قيمة المرأة فلا يصح أن يصار اليه في عصر عرف فيه فضلها ولا يوجد
أحد يميل الى أن تكون بناته بمسوقاته معتقرات ذليلات معرضات لقسوة الابن
واحترار الزوج لان صاحببة المال محفوفة المنزلة عند زوجها ويمكنها به أن
نميش معه وتماشره مباشرة كالندلند والشريك للشريك اما بدونه فلا يمكن أن
تكون عنده إلا بمنزلة طفل او خادم او اجير

عدم التفرقة بين الولد من نكاح صحيح وغيره

ما كان (١) للشرع المسمى ان يقع فيما وقع فيه غيره من توريث مثل
ولدا الزنا فان الزنا من الامور التي فرض لها شديد العقاب عند اليهود فكان من
الواجب أن يحرم ولدا الزنا من الميراث لئلا ينتشر الزنا ويستغنى به الناس عن
الزواج وهو كما لا يخفى من ضروريات الاجتماع ولوازمه هاته الحياة

حجب هي الاصول والحواشي بالبنات

يجب ان يلاحظ أن هناك ستة من الورثة هم الابوان والزوجان وولدا
الصلب لا يحجبون باين فضلا عن بنت قلا بوان سبب نعمة الولد فلا

(١) حكى ابن رشد ان ميراث ولدا الزنا لما اختلف فيه الفقهاء فالجمهور على
ان ولد الزنا لا يلحق بأية الا في الجاهلية وقال قوم بذلك في زنا الاسلا

يليق أن يحرم منها بحال من الاحوال والزوجان كل منهما شريك الآخر فلا يصح أن يحرم ما من شركتهما لا باين ولا بغيره وولدا الصلب أمرهما ظاهر اما حجب الاصول والحواشي بالبنات وأولادهن فكان من الواجب أن لا نصير اليه شريعة تبالغ في المحافظة على قوام الاسرة حتى تحرم البنات من الميراث مع وجود أخوتهم فان مال البنت وأولادها لغير أسرة أيها فلا يصح أن تعطى مال ايها كله ويحرم منه أخوته وأبواه وأعمامه وغيرهم من أفراد أسرته وتورث أولاد البنات غير معقول لانهم يرثون من أسرة أيهم فمن الظلم ان يجمعوا الى ذلك اراث أسرة أمهم ولا نجد ما يضاهاى ذلك فى الاسلام الا اراث الاخوة للام ولكن ما يأخذونه قليل وفى حالة تبرأرتهم

إباحة اموال من لا وارث له

هذا أمر اتفردت به الشريعة العبرية ولا وجه لها فيه لان الاحق تملك من لا وارث له لوطنه وأمتة فيستولى عليه بيت المال ليصرفه فى منافعتها وانما جاز لمن يجد المال الضائع أن يستولى عليه دون هذا لان فى وجدان المال الضائع شبه تكسب أو منحة من الله لواجده بخلاف هذا ويزاد على ذلك أن فى إباحة أموال من لا وارث له لمن يسبق من الناس الى حيازتها حملا لهم على التسابق اليها والتنازع فى سبيل الحصول عليها .

عدم توريث الحمل

هذا أمر اتفردت به أيضا الشريعة العبرية ولا شك أن الحمل أحق بالميراث من غيره لضعفه وعدم قدرته على التكسب فمن الظلم ان نورث القوي وفجره الضعيف لالتيه سوي ضعفه لان الفرض انهما متساويان فى درجة "تقاربة

(توريث اليهودي من الكافر)

(١) لقد أنصفت الشريعة الإسلامية بحرمانها المسلم من ميراث الكافر لما قضت بحرمان الكافر من ميراث المسلم ولكن الشريعة العبرية أثبتت إلا أن توريث اليهودي من الكافر مع حرمانها الكافر من ميراث اليهودي ولا شك أن الميراث من أمور الدنيا التي يستوي فيها غالباً المسلم والكافر فيجب أن يكون الكافر في حكمه مثل المسلم سواء بسواء

(حرمان من يضرب أبويه من الميراث)

هذا حكم قاس أقردت به الشريعة العبرية ولا يصح لشريعة أن تكون أقسى على الناس من بعضهم على بعض فإن الشرائع يجب أن تراعى فيها عادات الناس وأخلاقهم وطبائعهم ومن من الآباء يميل إلى حرمان ابنه من ميراثه مجرد ضربه له إلا إذا كان من القسوة بما تضيق معه شفقة الآباء على الأبناء على أن الواجب أن يترك أمر هذا الحرمان للآباء ولا يصح أن يجبل فرضة قد لا يرغبون في العمل بها وهذا هو الغالب

(توريث الزوجة النصف)

قدمنا أن الزوجة تعتبر كشريكة للزوج ولكن هذه الشركة لا يلزم أن تكون على النصف لأن المال الزوج في الحقيقة فمن الظلم أن تعطى للزوجة نصفه وتترك لأولاده النصف الباقي فلا يصيب الواحد منهم مثل ما يصيب الزوجة وقد يكونون أولاداً له من غيرها فيكون الظلم أكبر وتكون مخالفة لميل المورث أظهر ويجب أن يلاحظ أن الزوجة قد يني بها آخر فيتمتع بهذا القدر الكبير من مال زوجها السابق ويحرم منه أولاده وهذا ليس من العدل ولا من الإنصاف

(١) قد حكي عن معاذ بن المسيب أنه يرث المسلم من الكافر ولا عكس

﴿ علم تورث الجد والجدات مع الاخوات والاخوات ﴾
لا يخفى ان الجدوة في مرتبة الاخوة لان الجد يصل بالمورث من
جهة الاب وكذلك الاخ فلا يصح أن يحرم أحدهما الآخر من الميراث
ثم ان الجد يحاز عن الاخ بأنه نسبيا في نسبة المورث فلا يصح ان يحرم
منها به وهو لم يكن له يد ولو بعيدة فيها مثل الجد

﴿ توقيف الارث على حكم القضاء ﴾

هذا أمر اتفردت به الشريعة القرآنية في ميراث أولاد النكاح
القاسد والزوج والزوجة وبيت المال ولا معنى له بعد ثبوت الحق
لموارث في الميراث اللهم الا اذا جاز للقاضي الحكم بحرمان هؤلاء الورثة
بحرمان الزوج والزوجة وبيت المال قد تقدم ما فيه من المضار

﴿ تورث الجدات كالجدة ﴾

ان الجدة ليست في درجة الجد من جهة القرابة لانها على كل حال
ليست من اسرة المورث بخلاف الجد فلا يصح أن تكون مثله في الميراث
هذا وجه وقد تقدم وجه آخر هو ان الجد ذكر وهي أنثى وليست الاثني
كالذكر في الميراث كما تقدم وما قيل في الجدة مع الجد يمكن أن يقال
مثله في الام مع الاب

﴿ تورث الاخوة كالاوين ﴾

ليست الاخوة في درجة الابوة للوجهين السابقين اللذين ذكرهما
القياسوف بنظام قالاخ انما يرث بواسطة الاب أو الام وادلائه بهما
الى المورث فلا يصح أن يكون في درجتهم وسكان من لازم هذا ان
لا يرث الاخ مع الام كما لا يرث مع الاب لانه انما يرث بواسطتهما فلا
يكون له نصيب عند وجودهما ولكن لما كانت الام ليست من اسرة الميت

كانت قرايجها ضميعة لا تقوي على حجب الاخوة أو من هو أدنى منهم من
أسرة المورث

توريث الاخوة لاب مع الاخوة لايوين

يجب أن يلاحظ في هذه الحالة ميل المورث ولا شك أنه ميل الى أن يكون
ماله لشقيقه بل يجب أن يلاحظ ما هو أهم من ذلك وهو أن الاخوة الاشتقاء
يستمد مالهم من جهة أخرى غير الجهة التي يتشاركهم فيها الاخ لاب وهي
جهة الام وهي كافية في أن تحرم مالهم على غيرهم ممن لا يتاركهم فيها ويكون أمر
الحرمان أوضح اذا كان مالهم في الواقع من جهة الام فقط ولا يكفي في تجنب
هذا المحذور أن توريث الاخوة لايوين من الجهتين والاخوة لاب من جهة
واحدة لان مقدار استمداد مال المورث من الجهتين لا يلزم ان يكون متساويا
حتى تسوى في الارث بهما ولان استمداد مال المورث قد يكون من جهة فقط
كما قدمنا فلا اعتماد على ذلك يوقفتنا في هذا الاضطراب وقد تقسم ان ما يفوت
الارث يمكن أن يؤدي بحق الابطاء فلننضم عليه في هذا وترك الامر لاختيار
المورث فان هذا خير من مخالفة رغبته ومن اعطاء مال الام لغيره فيها اذا ورثنا
غيراً ولأدها من اخوانهم فيهم

منع الارث بالشرع في قتل المورث

اذا جاز لنا في حقه قتل المورث أن نحرم قاتله من ماله لان المقتول
يميل الى ذلك ولا يمكنه تنفيذ فلا يجوز اننا ان فعل ذلك في حالة
الشرع في قتل المورث لانه لا يزال حياً وهو ان شاء حرم من شرع في

قتله من ماله وان ثله عفا عنه ولم يحرمه وليس لشريعة ان تسله
منه حق المفقول لانه من الفضائل التي جاءت الشرائع للمحافظة عليها وح
الناس على القيام بها واي شريعة تفعل خلاف ذلك تكون قاسية ولا يصح
الميل بها والله اعلم

تم تأليف هذا الكتاب بعونه تعالى في

١٠ شوال سنة ١٣٤٠ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة

وانم التحية

آمين

مطبوعات المؤلف

الاجرومية المصرية في علم النحو

زبد العقائد النسفية مع شرحها وحواشيه في فلسفة التوحيد

الميراث في الاسلام

﴿ مطبوعات المؤلف ﴾

الاجرومية المصريه في النحو

زيد العقائد النسفية مع شرحها وحواشيه في فلسفة التوحيد

